

Distr.: General
15 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة
و/أو مجلس الأمن

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها خلال عام ٢٠١٢
لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتقدر احتياجات البعثة لعام ٢٠١٢ بمبلغ صافيه
٨٠٠ ٥٧٥ ٣٢ دولار (إجماليه ٢٠٠ ١٤٥ ٣٦ دولار).



المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - أنشئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لليبيا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ لإتاحة محفل تتبادل فيه منظومة الأمم المتحدة معلومات عن الأنشطة الجارية والاستعداد للعمل في ليبيا في المستقبل. وبقيادة المستشار الخاص للأمين العام لتنسيق تخطيط منظومة الأمم المتحدة لليبيا في مرحلة ما بعد نهاية النزاع، شاركت إدارات ومكاتب الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، في عملية متكاملة لإجراء تقييم مسبق للحالة في ليبيا والتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع.

٢ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، طلب الأمين العام، في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن (S/2011/542)، إنشاء بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقديم المشورة والمساعدة العاجلتين في المجالات ذات الأولوية التي حددتها السلطات الليبية، وتنسيق المساعدة الداخلية وإجراء مزيد من المشاورات وعمليات التقييم بشأن النطاق المقبل لما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة طويلة الأجل في ليبيا. وتسترشد البعثة بمبادئ تولى البلد زمام أموره، وسرعة الاستجابة والتنفيذ، والتنسيق الفعال للمساعدة الدولية. واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه البعثة، التي تتمثل مهمتها في مساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى ما يلي:

(أ) استعادة الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛

(ب) إجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛

(ج) بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة الخاضعة للمساءلة واستئناف الخدمات العامة؛

(د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما بالنسبة لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة، ودعم العدالة الانتقالية؛

(هـ) اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء الإنعاش الاقتصادي؛

(و) تنسيق الدعم الذي قد يُطلب من الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، حسب الاقتضاء.

٣ - ووافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على الطلب الوارد من المراقب المالي، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٤ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، للدخول في التزامات لا يتجاوز

مبلغها ١٠ ملايين دولار. وتغطي سلطة الالتزام الاحتياجات الفورية من الموارد للبعثة خلال فترة ولايتها الأولى التي تمتد ثلاثة أشهر، بما في ذلك عدد كلي من الوظائف المؤقتة يبلغ ١٩٦ وظيفة مؤقتة، تشمل ١٤٦ موظفا دوليا و ٥٠ موظفا وطنيا، من المقرر نشرهم بطريقة تدريجية في طرابلس وبنغازي.

افتراضات التخطيط

٤ - تبلغ مدة الولاية الأولى للبعثة ثلاثة أشهر، حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتشمل المجالات ذات الأولوية التي تحتاج على وجه الاستعجال إلى خبرة الأمم المتحدة الفنية لدعم الجهود الليبية. ومن المتوقع خلال هذه الفترة أيضا إجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف الليبية لتحديد النطاق الكامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وطابعه، كما سيرد في التقرير الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسيرمي أي دعم من هذا القبيل إلى تعزيز ما تبذله ليبيا نفسها من جهود لإقامة شراكات وتوطيد القدرات وتعزيز الشفافية وتحسين أداء المؤسسات العامة لعملها والحوكمة، ويتعين مراعاة قدرة السلطات الوطنية على توجيه السياسات والخطط الجديدة وتنفيذها. وريثما تصدر التوصيات التي سيتضمنها ذلك التقرير، ورهنا بإجراء مجلس الأمن مزيد من المداولات، يستند الاقتراح الحالي إلى استمرار الولاية الحالية بموجب قرار المجلس ٢٠٠٩ (٢٠١١).

٥ - وسيجري نشر البعثة كحد أدنى في طرابلس وبنغازي، مع نشر معظم الموظفين في طرابلس، وستعمل تحت سلطة ممثل خاص للأمين العام. وستضم البعثة عددا كبيرا مجموعته ٢٤٢ موظفا (١٢٥ موظفا فنيا و ٥٣ موظف دعم و ٦٤ موظف أمن). ولتلبية طلب السلطات الليبية للحصول على مساعدة ودعم من الأمم المتحدة، يتألف الهيكل الوظيفي للبعثة من موظفين رفيعي المستوى من الخبرة الفنية والتجربة. ويتولى كبار الموظفين إسداء المشورة للأطراف الليبية حول طائفة من المسائل المعقدة والحساسة من الناحية السياسية طلبت السلطات الليبية المساعدة فيها، بما في ذلك سيادة القانون ووضع الدستور والعمليات الانتخابية والعدالة الانتقالية. ويطلب من كبار الموظفين أيضا دعم جهود ليبيا لضمان تنسيق متسق ومتواءم وشامل للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لليبيا. وأثبتت الخبرة السابقة التي اكتسبها المجتمع الدولي في مجال تقديم الدعم في حالات النزاع وما بعد النزاع أن إسداء مشورة ذات جودة عالية وقائمة على السياق المحدد في الوقت المناسب أمر حاسم لبدء مسار ناجح للانعاش بعد نهاية النزاع. وإضافة إلى ذلك، ستأخذ البعثة زمام المبادرة في عملية تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات المستمرة للشعب الليبي وتطور دور البعثة، ومن ثم تتطلب

موظفين ذوي درجة كافية من الأقدمية والخبرة الفنية. ومع استمرار هذا التقييم، ستواصل البعثة رصد وتنقيح احتياجاتها من الموظفين وهيكلها.

٦ - وتشتمل الاحتياجات من الموظفين لدعم البعثة على مبادئ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وسيستفاد من القدرات الموجودة لتحقيق وفورات وتحديد نطاق نشر الموظفين في ليبيا. وفي هذا الصدد، سيقدم الدعم الإداري الأساسي من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، التي ستكون أيضا نقطة انطلاق النشر والتدريب وتقديم الدعم الإداري، وتنسيق اللوجستيات بشكل مستمر، مع نشر عنصر محدود نسبيا فقط لدعم البعثة في ليبيا. ومن المقرر نشر ١٥ موظفا، من بين العدد الكلي المقترح لدعم البعثة والبالغ ٥٣ موظفا، في برينديزي لتعزيز قدرة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات على دعم البعثة.

٧ - ويقترح ملاك الموظفين أيضا تدعيم تواجد موظفي الأمن، وذلك إقرارا بالحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، رغم أنه لن يُدخر أي جهد لاستقدام وسرعة نشر موظفين ذوي مهارات لغوية ذات صلة، يشير الطابع الملح للحالة، والتجربة السابقة، إلى أنه ستكون ثمة حاجة ماسة إلى قدرات ملائمة للترجمة الشفوية. ومن أجل تعزيز القدرة الحالية، من المخطط إنشاء وحدة صغيرة للترجمة التحريرية والشفوية ضمن العدد الكلي لموظفي البعثة، مع الاستعانة بمصادر خارجية لدى حدوث أي زيادة مفاجئة في الاحتياجات من هذه القدرات.

٨ - ويفترض ألا يكون هناك برنامج تشييد خلال عام ٢٠١٢، وستوفر الحكومة المباني الملائمة أو ستتاح بطريقة تجارية لتلبية الاحتياجات الفورية. وفي هذا السياق، يتوقع أن تستفيد البعثة من نقل موجودات من البعثات التي تجري تصفيتها، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في السودان، ولذا لا يقترح سوى القدر الأدنى من الاحتياجات لاقتناء موجودات جديدة.

٩ - وستقتضي ضرورة الانتشار في موقعين تفصل بينهما مسافة كبيرة، مقرونة بضرورة كفاءة قدرة اتصال خارج ليبيا بين الأطراف الرئيسية والقيادة العليا للبعثة، توفير طائرة ثابتة الجناحين تخصص لذلك.

العنصر ١: تعزيز السلامة العامة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

١٠ - ستقدم البعثة للسلطات الليبية الدعم في وضع خطط وسياسات لتعزيز السلامة العامة، لا سيما حفظ النظام وعمل النظام القضائي وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والشركاء متعددي الأطراف والشائين والمجتمع المدني الليبي. وقامت السلطات الليبية بتحديد احتياجاتها الأولية من خبرة الأمم المتحدة الفنية في مجال الإعداد المهني لقطاع إنفاذ القانون والقضاء لديها لكفالة هئية

بيئة سالمة ومأمونة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وستساهم في تحقيق هذه الأهداف إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، وإدارة الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وكذلك إدماج أو تسريح المقاتلين الذين شاركوا في النزاع، وقد تم تحديدها كأولويات رئيسية لدى السلطات الليبية. وقد أعرب كل من السلطات وممثلي المجتمع المدني في ليبيا عن الرغبة القوية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وشددوا، في هذا الصدد، على ضرورة معالجة مسائل العدالة الانتقالية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. وسيتواصل تنقيح التفاصيل المتعلقة بالدعم الذي تقدمه البعثة على أساس مناقشات مع السلطات الليبية والمجتمع المدني الليبي وشركاء آخرين، بوسائل منها عمليات التقييم المنسقة المقرر إجراؤها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

العنصر ٢: تيسير إجراء حوار سياسي يضم الجميع وعملية المصالحة الوطنية والعملية الانتخابية

١١ - ترمي التدابير المقرر اتخاذها إلى دعم السلطات الليبية من أجل النجاح في تنفيذ المراحل الانتخابية وفقا للجدول الزمني الوارد في الإعلان الدستوري، وتيسير القيام بعملية سياسية تضم الجميع، من شأنها أن تدعم في الوقت نفسه جهود المصالحة الوطنية. وستقوم البعثة بنشر خبراء في مجال الانتخابات لمساعدة السلطات الليبية في صياغة التشريعات اللازمة، وإنشاء هيئات لإدارة الانتخابات، وغير ذلك من الشروط الأساسية اللازمة، مثل إعداد واعتماد ميزانية. وستساعد البعثة المؤسسات الليبية المعنية في تنفيذ الجدول الزمني الطموح للانتخابات الذي يمتد على ٢٤٠ يوما، والذي بدأ بإعلان التحرير الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وستشمل أنشطة المساعدة الانتخابية تعيين الحدود وفرز المرشحين وتسجيل الناخبين (بما في ذلك ربطه بالنظام الليبي لدفاتر العائلة)، ووضع قوائم التصويت الخاص (للعسكريين ونزلاء المستشفيات والسجناء وبعض فئات الخدمة المدنية)، وتوفير موظفي مراكز الاقتراع، والأمن، ورصد الحملات الإعلامية، وتسجيل المرشحين داخليا لأغراض تصويت الغائبين، وتصويت المقيمين في الخارج، والعمليات القانونية المتعلقة بالطعون في المسائل الانتخابية، والتصديق على النتائج.

١٢ - وسوف يتطلب تحسين الإدماج الاجتماعي والسياسي قيام البعثة بتوعية سياسية واسعة النطاق. وذلك عن طريق اغتنام الفرص لتعزيز الوعي السياسي ومشاركة المجتمع المدني وانخراطه في العملية السياسية الجارية في البلد. ومن شأن وجود مجتمع مدني ليبي أكثر نشاطا وحيوية أن يرشد بمفاهيمه واهتماماته العمليات السياسية والانتخابية وعملية صياغة الدستور. ولبلوغ هذه الغاية، ستسعى البعثة إلى تكوين شبكة من الشراكات لدعم هذه

العمليات. وسوف يستند عمل البعثة إلى توفير المساعي الحميدة دعماً للجهود الليبية الرامية إلى وضع عملية سياسية ومصالحة وطنية تضم الجميع.

العنصر ٣: تشجيع بسط سلطة الدولة والإنعاش الاقتصادي

١٣ - ستقدم البعثة المشورة وغيرها من أوجه الدعم الفني إلى السلطات الليبية لضمان التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية وتعزيز إتاحة فرص النمو الاقتصادي الشاملة للجميع. وسيجري ذلك بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء متعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني الليبي.

١٤ - ويرد أدناه هدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بها.

الهدف: مساعدة السلطات الانتقالية الليبية في الجهود التي تبذلها من أجل إدارة عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية لتحقيق أمان الشعب الليبي

العنصر ١: تعزيز السلامة العامة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' وضع وتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الليبية مقاييس الأداء يوافق وزير الداخلية على الخطة وتدخّل مرحلة التنفيذ المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق هدف عام ٢٠١٢: وضع الخطة بنسبة ١٠٠ في المائة، تنفيذ نسبة ٣٠ في المائة من الخطة	(أ) تحسين السلامة العامة واحترام سيادة القانون
'٢' وضع خطة استراتيجية وطنية لضمان السلامة والأمن والمعاملة الإنسانية في قطاع الإصلاحات في ليبيا مقاييس الأداء المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق	

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق
 هدف عام ٢٠١٢: خطة استراتيجية واحدة
 '٣' وضع سياسة وطنية بشأن تسجيل الأسلحة
 وتخزينها
 مقاييس الأداء
 المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق
 المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق
 هدف عام ٢٠١٢: ورقة واحدة بشأن السياسات

النواتج

- تقديم المشورة للسلطات الليبية عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية بشأن وضع السياسات الاستراتيجية وتنسيق المساعدة الدولية لقطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحات
- عقد عشر دورات لتدريب المدربين من الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في ليبيا
- إصدار أربع مواد توجيهية نموذجية بشأن التنمية المؤسسية للشرطة الليبية وتطوير قدراتها
- تنسيق تقديم المساعدة متعددة الأطراف لبناء قدرات الشرطة
- تقديم المشورة إلى السلطات الليبية، عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، بشأن الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية؛ وممارسة السلطة القضائية لمهامها واستقلالها ورقابتها؛ وإقامة العدل بفعالية، بما في ذلك الإصلاحات
- تقديم المشورة الفنية لوزارة الدفاع بشأن إقامة سلطة وطنية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومعنية بالتنسيق الفعال لمسح وتطهير الألغام والذخائر غير المنفجرة
- تقديم المشورة الفنية للسلطات الليبية بشأن تطهير الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة

- تقديم المشورة الفنية إلى وزارتي الدفاع والداخلية بشأن إدارة الأسلحة ونزع السلاح وتسريح/إدماج أفراد الميليشيات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' زيادة عدد السياسات والأنظمة والتشريعات الحكومية الجديدة التي تعالج قضايا حقوق الإنسان	(ب) تعزيز القدرات المؤسسية الليبية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق	
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق	
هدف عام ٢٠١٢: إصدار ١٠ بيانات بشأن السياسات أو أنظمة أو تشريعات	
'٢' إدراج حكم بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في مشروع الدستور أو اعتماد البرلمان قانونا في هذا الشأن	
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق	
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق	
هدف عام ٢٠١٢: مشروع حكم واحد أو اعتماد البرلمان لقانون	
'٣' إقامة شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان	
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق	
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق	
هدف عام ٢٠١٢: إتمام إقامة شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان وممارستها لمهامها	

'٤' وضع خطة وطنية ذات أولوية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها مع السلطات الوطنية والمحلية المختصة

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: خطة واحدة

النواتج

- وضع مخططات لقطاعات العدل والشرطة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في قضايا حقوق الإنسان
- عقد خمس حلقات عمل للشرطة الليبية معنية بحقوق الإنسان ومساءلة الشرطة
- تقديم مدخلات بشأن حقوق الإنسان لاستراتيجيات ترمي إلى تعزيز قطاعات العدالة والإصلاحات والأمن
- تقديم المشورة بشأن إنشاء آليات لرصد حقوق الإنسان
- تقييم احتياجات المجتمع المدني لبناء قدراته وإعداد برامج لبناء القدرات
- إجراء ١٠ مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان
- القيام بزيارات شهرية لرصد مرافق الاحتجاز الرئيسية وإجراءات المحاكم

(ج) '١' وضع خطة لإجراء مشاورات وطنية بشأن العدالة الانتقالية

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

(ج) إنشاء آليات العدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: خطة واحدة لإجراء مشاورات وطنية

'٣' تُضمن مشاركة المجتمع المدني، لا سيما الضحايا والنساء والفئات الضعيفة والمهمشة، في عملية العدالة الانتقالية

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: إجراء ١٢ من المشاورات في ٦ أماكن مع ممثلي المجتمع المدني والضحايا والفئات الضعيفة والمهمشة

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات المعنية (بما في ذلك العدل والداخلية) لمناقشة وضع استراتيجيات العدالة الانتقالية وتنفيذها وتقييمها
- طباعة ونشر مواد بشأن العدالة الانتقالية بالعربية ولغات الأقليات الأخرى
- تقديم المشورة والمساعدة الفنية للسلطات الليبية لتوثيق وجمع الأدلة التي يمكن استخدامها في عمليات المساءلة القضائية وغير القضائية في المستقبل

العنصر ٢: تيسير إجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية بضمان الجميع والعملية الانتخابية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(أ) تُجري هيئة إدارة الانتخابات في ليبيا العمليات (أ) '١' تنفيذ إطار تنظيمي للأنشطة الانتخابية الانتخابية على النحو المبين في الإعلان الدستوري للفترة الانتقالية

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: يُعتمد قانونان

هدف عام ٢٠١٢: يُعتمد قانونان و ١٠ أنظمة

٣' تؤدي هيئة إدارة الانتخابات مهامها في جميع أنحاء البلد

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: يُنشأ المكتب الرئيسي ويُعين موظفوه

هدف عام ٢٠١٢: يُنشأ المكتب ويُعين موظفوه في كل منطقة انتخابية

٣' يستطيع الناخبون المؤهلون ممارسة حقهم في التصويت

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: تبدأ هيئة إدارة الانتخابات وضع سجل للناخبين

هدف عام ٢٠١٢: يُنجز وضع سجل شامل وموثوق به

٤' يُضطلع بالأنشطة الانتخابية على النحو المبين في الإعلان الدستوري

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: يُنتخب مجلس وطني

الإجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ب) عمليات الحوار السياسي والمصالحة الوطنية التي تضم الجميع (ب) '١' نمو وتمكين مجتمع مدني يشارك بنشاط في العملية السياسية، مما يمكنه من أن يؤثر تأثيراً فعالاً في العمليات السياسية والانتخابية وعمليات صياغة الدستور

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: إنشاء ثلاث مجموعات قطاعية للدفاع عن قضايا تشمل المرأة والشباب والأقليات

'٢' وضع استراتيجية لإجراء حوار سياسي وطني مع مساهمة الشباب والنساء والأقليات بمدخلات فيها

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: استراتيجية واحدة

'٣' وضع استراتيجية إعلامية لتشجيع الليبيين على المشاركة في الحياة السياسية في البلد

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: استراتيجية إعلامية واحدة

العنصر ٣: تعزيز بسط سلطة الدولة والانتعاش الاقتصادي

الإجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(أ) تعزيز مساءلة المؤسسات وشفافيتها (أ) '١' وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز الإدارة العامة في جميع أنحاء ليبيا على كل المستويات

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

هدف عام ٢٠١٢: وضع الخطة: ١٠٠ في المائة؛
تنفيذها: ٣٠ في المائة

'٣' زيادة نسبة النساء في مستويات صنع القرار
اللاتي يشاركن في الإدارة العامة للبلد

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق/غير متاح

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق/غير متاح

هدف عام ٢٠١٢: ٣٠ في المائة

النواتج

- تقديم التحليل والمشورة، وإعداد تقارير (فصلية) بشأن تقديم الخدمات على قدم المساواة
- الدعوة والقيام بحملات توعية وبرامج تدريب لإشراك المرأة في مناصب صنع القرار في الإدارة العامة
- تعديل السياسات والمسائل البرنامجية والمالية في منظومة الأمم المتحدة كي تساند الإدارة العامة في ليبيا وأولويات الخدمة الاجتماعية فيها

(ب) '١' نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات
المياه والكهرباء التي توفرها الدولة

(ب) استئناف الخدمات العامة لليبيين

مقاييس الأداء

المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق

المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
هدف عام ٢٠١٢: ١٠٠ في المائة	
'٣' يُستعرض قانون وسياسات وإجراءات الخدمة المدنية	
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: لا ينطبق	
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: لا ينطبق	
هدف عام ٢٠١٢: يُعتمد قانون وإجراءات ومدونة قواعد سلوك الخدمة المدنية بحيث تعكس المتطلبات الجديدة بشأن الخدمة المدنية	

النواتج

- تقديم التحليل والمشورة وإعداد تقارير (فصلية) لضمان تحديث الإدارة العامة
- تعديل السياسات والمسائل البرنامجية والمالية في منظومة الأمم المتحدة كي تساند أولويات الخدمات في ليبيا.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' تحسين الناتج المحلي الإجمالي للفرد	(ج) إعادة النمو الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل النزاع بما يعود بالفائدة على عدد متزايد من الليبيين
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: ١٤ ٠٠٠ دولار	
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: انخفاضه بنسبة ٤٧ في المائة	
هدف عام ٢٠١٢: العودة إلى مستوى عام ٢٠١٠	
'٢' خفض معدلات البطالة بين الشباب	
مقاييس الأداء	
المقاييس الفعلية لعام ٢٠١٠: ٣٥,٤ في المائة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
المقاييس التقديرية لعام ٢٠١١: زيادة النسبة المئوية (البيانات غير متاحة)	
هدف عام ٢٠١٢: خفضها بنسبة ٢٠ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠	

النواتج

- تحليل الفرص الاقتصادية والمساعدة الدولية والاستثمار الدولي من أجل السلطات السياسية والاقتصادية
- عقد اجتماعين رفيعي المستوى لوضع الصيغة النهائية للأولويات والإجراءات الناشئة عن التقييمات المنسقة لليبيا، ومتابعتها
- تنسيق المساعدة الدولية عن طريق أمور في حملتها المشاركة في رئاسة الاجتماع الشهري الذي تعقده اللجنة رفيعة المستوى المعنية بتنسيق المعونة

العوامل الخارجية

١٥ - يُنتظر بلوغ الأهداف وتحقيق الإنجازات المتوقعة شريطة: (أ) استمرار مشاركة المجتمع الدولي مع ليبيا وتقديمه الدعم اللازم لاستئناف الخدمات العامة؛ (ب) هئية الحالة السياسية والأمنية بيئة تفضي إلى تنفيذ الإصلاحات وإعادة النمو الاقتصادي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	الاحتياجات لعام ٢٠١٢		الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاعتمادات ^(أ)	النفقات المقدرة	المجموع	غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)						
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٦١٩,٤	١ ٦١٩,٤	٢١ ٨٠١,١	-	١ ٦١٩,٤	١ ٦١٩,٤	١ ٦١٩,٤		١ ٦١٩,٤	٢٠ ١٨١,٧
التكاليف التشغيلية	٨ ٣٤٢,١	٨ ٣٤٢,١	١٠ ٧٧٤,٧	٣١٢٥,١	٨ ٣٤٢,١	٨ ٣٤٢,١	٨ ٣٤٢,١	٣١٢٥,١	٨ ٣٤٢,١	٢ ٤٣٢,٦
المجموع	٩ ٩٦١,٥	٩ ٩٦١,٥	٣٢ ٥٧٥,٨	٣١٢٥,١	٩ ٩٦١,٥	٩ ٩٦١,٥	٩ ٩٦١,٥	٣١٢٥,١	٩ ٩٦١,٥	٢٢ ٦١٤,٣

(أ) تمثل سلطة الالتزام التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٦ - تصل الاحتياجات المقدّرة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٥٧٥ ٣٢ دولار (إجماليه ٢٠٠ ١٤٥ ٣٦ دولار)، تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٨٠١ ٢١ دولار) للعدد الكلي الذي يبلغ ٢٤٢ وظيفة؛ وسفر الموظفين (٧٧٩ ٧٠٠ دولار)؛ والمرافق والهيكل الأساسية (٩٩٨ ١٠٠ دولار)؛ والنقل البري (٦٦٤ ٥٠٠ دولار)؛ والنقل الجوي (١ ٩٩٦ ١٠٠ دولار)؛ والاتصالات (٢ ٦٢٨ ١٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (١ ٤٨٩ ١٠٠ دولار)؛ والنفقات الطبية (٣٥٣ ٧٠٠ دولار) والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (١ ٨٦٥ ٤٠٠ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	وكيل الأمين العام	المساعد مد-٢ مد-١	المجموع الميدانية/الخدمات العامة	المجموع الفئتين المرتبة الأمم المتحدة	الموظفون متطوعو	المجموع
٢٠١٢	١	١	١٠١	١٦٤	١٦	٢٤٢
	١	٣	٦٣	-	٦٠	٢
	١	٨	١٠١	١٦٤	١٦	٢٤٢
	١	٣	٦٣	-	٦٠	٢
	١	٨	١٠١	١٦٤	١٦	٢٤٢

١٧ - يُتّرح أن تضم البعثة ٢٤٢ وظيفة، على النحو التالي:

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام (٥ وظائف): سيتولى المكتب التابع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام المسؤولية عن الإدارة العامة للبعثة وتنفيذ ولايتها من أجل مساعدة ودعم جهود الإنعاش في ليبيا. وسيضم المكتب الممثل الخاص للأمين العام ومساعدين خاصين اثنين (برتبة ف-٥ و برتبة ف-٤) ومساعدين شخصيين اثنين (من الخدمات الميدانية)؛

(ب) قسم الإعلام والاتصالات (٧ وظائف): سيقدم القسم معلومات موضوعية ودقيقة عن عمل البعثة للجماهير الليبية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز تفهم ودعم عمل البعثة. وسيضم المكتب رئيس شؤون الإعلام (برتبة مد-١) وموظف إعلام أقدم/المتحدث الرسمي (برتبة ف-٥) وموظفا لشؤون الإعلام (برتبة ف-٣) و ٣ من موظفي البرنامج الوطنيين (من الموظفين الفنيين الوطنيين) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية)؛

(ج) مكتب وكيل الممثل الخاص للأمين العام (٩ وظائف): يتولى المكتب المسؤولية عن تنسيق وتنفيذ دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية التي تُبذل من أجل الإنعاش والتنمية وضمان الاتساق بين البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وسيكفل المكتب فعالية تخطيط وتنسيق وتنفيذ جهود الإنعاش التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في

ليبيا. ويضم المكتب وكيل الممثل الخاص للأمين العام (برتبة أمين عام مساعد) وكبير المستشارين الاقتصاديين (برتبة مد-١) ومساعدًا خاصًا (برتبة ف-٤) ومساعدًا شخصيًا (من الخدمات الميدانية) وموظف تنسيق أقدم (برتبة ف-٥) واثنين من موظفي التنسيق (برتبة ف-٤، و برتبة ف-٣) وموظف برنامج وطني (من الموظفين الفنيين الوطنيين) ومساعدًا إداريًا (من الرتبة المحلية)؛

(د) مكتب رئيس الموظفين (١٤ وظيفة): سيكفل المكتب فعالية توجيه وإدارة وتنفيذ عمليات البعثة وولايتها. وسيضم المكتب وحدة الترجمة التحريرية والشفوية والمستشار القانوني الأقدم وقسم التخطيط الاستراتيجي وسيضم رئيس الموظفين (برتبة مد-٢) ومستشارًا قانونيًا أقدم (برتبة ف-٥) ومخططًا استراتيجيًا أقدم (برتبة ف-٥) وموظف برنامج (برتبة ف-٤) ومخططًا استراتيجيًا (برتبة ف-٤) ورئيس وحدة الترجمة التحريرية والشفوية (برتبة ف-٤) ومترجمًا شفويًا/تحريريًا (برتبة ف-٣) وأربعة مترجمين تحريريين (من الموظفين الفنيين الوطنيين) واثنين من موظفي البرنامج الوطنيين (من الموظفين الفنيين الوطنيين) ومساعدًا إداريًا (من الرتبة المحلية)؛

(هـ) شعبة الشؤون السياسية (١٣ وظيفة): ستقوم الشعبة برصد وتقييم التطورات السياسية في ليبيا وصياغة استراتيجيات سياسية وإجراء تحليل متعمق للتطورات السياسية فيما يتعلق بتنفيذ الولاية السياسية للبعثة وتحديد منطلقات لزيادة تعزيز الحوار الوطني والمصالحة. وتضم الشعبة رئيس المستشارين السياسيين (برتبة مد-٢) ومستشارين أقدم اثنين للشؤون السياسية (برتبة ف-٥) وخمسة موظفين للشؤون السياسية (٣ برتبة ف-٤ و ٢ برتبة ف-٣) وثلاثة مساعدين إداريين (من الخدمات الميدانية) واثنين من موظفي البرنامج الوطنيين (من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛

(و) قسم تحليلي المعلومات (وظيفتان): سيوفر القسم للبعثة قدرة مكرسة لرصد التطورات وفهم بيئة العمليات على أساس متواصل. ويضم القسم محلل معلومات أقدم (برتبة ف-٥) ومحلل معلومات (برتبة ف-٣)؛

(ز) قسم المساعدة الانتخابية (٥١ وظيفة): سيركز القسم على بذل جهود لوضع أطر مؤسسية ليبية لإجراء عمليات انتخابية سليمة من الناحية الفنية يُرتأى أنها ذات مصداقية ومقبولة لدى الشعب الليبي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم القسم المشورة الفنية والدعم بشأن مجموعة من القضايا الانتخابية، مع إيلاء الأولويات الفورية لدعم السلطات الليبية في وضع إطار قانوني للانتخابات وإنشاء هيئة لإدارة الانتخابات. وستشمل الأنشطة الأساسية أيضًا توفير الخبرة الفنية لتحويل السجل المدني إلى قائمة عملية بأسماء الناخبين.

ويرأس القسم رئيس مستشاري الانتخابات (برتبة مد-٢) يدعمه موظف تخطيط (برتبة ف-٤) وموظف إداري (من الخدمات الميدانية) ومساعدان إداريان (من الرتبة المحلية). وسيقدم موظف برتبة ف-٥ وموظف برتبة ف-٤ الدعم القانوني للانتخابات؛ وسيقدم موظف برتبة ف-٥ وستة موظفين برتبة ف-٤ وسبعة موظفين برتبة ف-٣ واثنان من متطوعي الأمم المتحدة العمليات الانتخابية؛ وسيقدم موظف برتبة ف-٥ وموظفان برتبة ف-٤ وموظفان برتبة ف-٣ العلاقات الخارجية؛ وسيقدم موظفان برتبة ف-٤ وموظف برتبة ف-٣ التوعية العامة؛ وسيقدم خمسة موظفين برتبة ف-٤ وموظفان برتبة ف-٣ إدارة برنامج الانتخابات. وسيقدم موظف لشؤون الانتخابات (برتبة ف-٤) الدعم المساند في نيويورك ودعم استعراض ووضع الخطط والاستراتيجيات. وسيضم القسم أيضا ١٢ موظفا وطنيا (من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم اللغوي والإداري؛

(ح) قسم حقوق الإنسان (٥ وظائف): سيعمل القسم مع الشعب الليبي من أجل التصدي للتحديات الحاسمة التي تواجهها حقوق الإنسان. ويضم القسم رئيس مستشاري حقوق الإنسان (برتبة د-١) وموظفا لشؤون حقوق الإنسان في مجال العدالة الانتقالية وسيادة القانون (برتبة ف-٥) وموظف شؤون حقوق الإنسان (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية) وموظفا وطنيا لحقوق الإنسان (من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛

(ط) قسم سيادة القانون (٥ وظائف): سيدعم القسم حكومة ليبيا في تنسيق وضع السياسات لقطاعي العدالة والإصلاحات. ويضم القسم رئيس مستشاري سيادة القانون (برتبة مد-١) وموظف شؤون قضائية (برتبة ف-٤) وموظفا لشؤون الإصلاحات (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية) وموظف برنامج وطني (من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛

(ي) قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٤ وظائف): سيقدم هذا القسم المساعدة الفنية للسلطات الليبية بشأن الحد من التسليح وإدارة الأسلحة والمسائل المتعلقة بتزع السلاح. ويضم القسم رئيس مستشاري نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (برتبة مد-١) وموظفا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (برتبة ف-٤) وموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية)؛

(ك) قسم قطاع الأمن (٣ وظائف): تتمثل ولاية البعثة في استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون. ويضم القسم رئيس مستشاري قطاع الأمن (برتبة مد-١) وموظفا لشؤون قطاع الأمن (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية)؛

(ل) قسم الشرطة (٤ وظائف): سيتولى القسم المسؤولية عن إسداء المشورة الشاملة لقيادة البعثة والسلطات الليبية بشأن مسائل الشرطة. ويضم القسم مستشارا أقدم لشؤون الشرطة (برتبة مد-١) واثنين من ضباط الاتصال بالشرطة (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمات الميدانية)؛

(م) مكتب الاتصال العسكري (٣ وظائف): سيؤدي المكتب المشورة للممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل العسكرية ويضم مستشارا أقدم للاتصال العسكري (برتبة ف-٥) ومستشارا للاتصال العسكري (برتبة ف-٤) ومساعد إداريا (من الخدمة الميدانية)؛

(ن) قسم الأمن (٦٤ وظيفة): سيقدم هذا القسم مهام الأمن الحرجة لجميع الأشخاص في ليبيا الذين ينطبق عليهم نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ويشمل القسم إدارة قسم الأمن (موظف واحد من الخدمات الميدانية وموظف واحد من الرتبة المحلية)؛ وخطط الأمن والاتصال (موظف واحد برتبة ف-٣)؛ وتنسيق معلومات الأمن (موظف واحد برتبة ف-٤، وموظف واحد برتبة ف-٣، وموظف واحد من الخدمات الميدانية، وموظف واحد من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ ومركز عمليات الأمن (موظفان برتبة ف-٣، و ٤ موظفين من الخدمات الميدانية، و ١٠ موظفين من الرتبة المحلية)؛ وخدمات الحماية (١٧ من الخدمات الميدانية، و ٦ من الرتبة المحلية؛ وأمن الطيران (موظفان من الخدمات الميدانية، وموظفان من الرتبة المحلية)؛ والتدريب على الأمن (موظفان من الخدمات الميدانية، والتحقيقات الخاصة (٣ موظفين من الخدمات الميدانية، و ٣ موظفين من الرتبة المحلية)؛ وتصاريح المرور وبطاقات الهوية (موظفان من الخدمات الميدانية، وموظفان من الرتبة المحلية)؛ وإدارة الأمن والسوقيات وتكنولوجيا المعلومات (موظف واحد من الخدمات الميدانية، وموظف واحد من الرتبة المحلية)؛

(س) شعبة دعم البعثة (٥٣ موظفا): ستقدم الشعبة كل الدعم الفني والإداري للبعثة. وستشمل مكتب رئيس دعم البعثة (موظف واحد برتبة مد-١، وموظف واحد برتبة ف-٤، وموظف واحد برتبة ف-٣، وموظف واحد من الخدمات الميدانية، وموظفان من الرتبة المحلية)؛ وقسم شؤون الموظفين (موظف واحد برتبة ف-٤) وموظف واحد برتبة ف-٣، و ٣ موظفين من الرتبة المحلية)؛ وقسم الميزانية والمالية (موظف واحد برتبة ف-٣،

و ٣ موظفين من الخدمات الميدانية)؛ وقسم المشتريات (موظفان برتبة ف-٣، وموظف واحد من الموظفين الفنيين الوطنيين)؛ وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (موظف واحد برتبة ف-٤، و ٣ موظفين من الخدمات الميدانية، و ٤ موظفين من الرتبة المحلية)؛ وقسم الإمدادات (موظف واحد برتبة ف-٣، وموظفان من الخدمات الميدانية، وموظفان من الرتبة المحلية)؛ وقسم النقل الجوي (موظف واحد برتبة ف-٣، وموظف واحد برتبة ف-٢، وموظف واحد من الخدمات الميدانية)؛ وقسم الشؤون الطبية (موظف واحد برتبة ف-٤، وموظف واحد من الخدمات الميدانية)؛ وقسم الهندسة وإدارة المرافق (موظف واحد برتبة ف-٣، و ٣ موظفين من الخدمات الميدانية، وموظفان من الرتبة المحلية)؛ وقسم النقل والحركة (موظف واحد برتبة ف-٣ وموظفان من الخدمات الميدانية، و ٦ موظفين من الرتبة المحلية)؛ وقسم المعلومات الجغرافية (موظف واحد برتبة ف-٣ وموظف واحد برتبة ف-٢).